



مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2026

قراءة في التوجهات المالية واستراتيجيات الإستدامة

ورقة سياسات

تشرين الثاني، 2025

JORDAN GROWTH





جاءت فكرة إطلاق المنتدى الاقتصادي الأردني كأول مؤسسة فكرية اقتصادية مسجلة تحت مظلة وزارة التخطيط والتعاون الدولي لتكون ذراعاً داعماً للأعمال، تعمل على مراجعة ورصد مؤشرات الأداء الاقتصادي المختلفة للمملكة، بهدف تقديم التغذية الراجعة والحلول العملية لأصحاب القرار.

تم تسجيل المنتدى بتاريخ 08 / 08 / 2019 بوصفه جمعية غير ربحية تحمل الرقم الوطني 2019121117781.

زوروا على مواقع التواصل الاجتماعي



امسح الرابط لمتابعة مواقع التواصل الاجتماعي

الفهرس

4	المقدمة
5	الإطار العام لمشروع موازنة 2026
8	1.2 الإيرادات العامة
10	1.3 النفقات العامة
15	1.4 العجز المالي
19	دور السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي
21	أثر تقلبات المخاطر العالمية والإقليمية على الموازنة العامة
23	التوصيات

المقدمة

تُعدّ الموازنات العامة إحدى أهم الأدوات التي تعتمد عليها الحكومات لتوجيه الاقتصاد وتحقيق الاستقرار المالي، فهي تُترجم الأولويات الوطنية إلى أرقام وسياسات، وتحدد حجم الموارد المتاحة وكيفية توزيعها بين مختلف القطاعات. كما تؤثر الموازنة بشكل مباشر في النمو الاقتصادي، ومستوى الخدمات العامة، وكفاءة إدارة المال العام، وفي قدرة الدولة على مواجهة الصدمات الخارجية والمخاطر الاقتصادية.

وتكتسب الموازنة أهمية مضاعفة في الدول التي تواجه تحديات اقتصادية وهيكلية، إذ تمثل الإطار الذي تُبنى عليه السياسات المالية، وتُقاس من خلاله قدرة الحكومة على ضبط العجز والدين، وتحفيز الاستثمار، ودعم الفئات الأكثر تأثراً بالتغيرات الاقتصادية. كما تشكّل الموازنة إحدى القنوات الرئيسية لتعزيز الثقة بين الحكومة والمواطنين، من خلال تبني سياسات مالية واضحة وشفافة.

وفي الأردن، قرّر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 5 تشرين الثاني 2025، برئاسة رئيس الوزراء الدكتور جعفر حسان، الموافقة على مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2026، وإرساله إلى مجلس الأمة بشقيّه؛ مجلس الأعيان ومجلس النواب، إيذاناً ببدء النقاش الوطني حول أولويات الإنفاق وسياسات المالية العامة للعام المقبل.

وباعتبار أن مشروع الموازنة يشكّل وثيقة مركزية لفهم توجهات السياسة المالية والتحديات الاقتصادية المقبلة، تأتي هذه الورقة—الصادرة عن المنتدى الاقتصادي الأردني—لتحليل أبرز ملامح مشروع موازنة 2026، وتقييم انعكاساته على النمو والمالية العامة، وبيان مدى انسجامه مع متطلبات الإصلاح الاقتصادي واحتياجات الاقتصاد الوطني. كما تهدف إلى تقديم قراءة موضوعية تستند إلى البيانات المتاحة، وتزويد صناع القرار بتوصيات قابلة للتنفيذ تُسهم في تعزيز كفاءة الإنفاق وتحسين الاستدامة المالية في السنوات المقبلة.

الإطار العام لمشروع موازنة 2026

تأتي موازنة عام 2026 في سياق وطني يسعى فيه الأردن إلى تحقيق توازن بين متطلبات الاستقرار المالي ودفع عجلة النمو، ضمن إطار تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي وخارطة طريق تحديث القطاع العام. ويعكس المشروع توجهًا واضحًا لرفع الاعتماد على الذات من خلال تعزيز الإيرادات المحلية لتغطية النفقات الجارية، والالتزام بخفض العجز وضبط الدين العام تدريجيًا. ويرتكز على مجموعة من الفرضيات المتعلقة بالنمو الاقتصادي، وأسعار الفائدة العالمية، وكلف التمويل، وحجم المساعدات الخارجية، ما يجعل من الضروري قراءة توجهات سلوك الإنفاق وتقديرات الإيرادات والعجز لتحليل مدى اتساقها مع مسار الاستدامة المالية خلال العام المقبل.

الشكل (1): الأهداف الرئيسية التي بنيت عليها موازنة 2026

المالية العامة	بيئة الاقتصاد الكلي
- تعزيز مبدأ الاعتماد على الذات ورفع نسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية - الخفض التدريجي لعجز الموازنة ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي - الاستمرار في دعم شبكة الحماية الاجتماعية - تغطية كلف معالجة مرضى السرطان - عدم المساس بأسعار الخبز، وتعزيز المخزون الاستراتيجي من مادتي القمح والشعير - الاستمرار بدعم أسطوانة الغاز - تعزيز كفاءة الإنفاق الرأسمالي والتركيز على المشاريع	- تنفيذ متطلبات رؤية التحديث الاقتصادي وخارطة طريق تحديث القطاع العام - الاستمرار في تنفيذ برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي لتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام - تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية - المحافظة على المعدلات المعتدلة للتضخم والتراجع التدريجي لعجز الحساب الجاري - الاستمرار في تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص
الأهداف العامة	الخدمات الحكومية
- دعم الاحتياجات التنموية للمحافظات مع إعطاء الأولوية للمشاريع التنموية - الأخذ بعين الاعتبار المطالب الخدمية والتنموية التي تم طرحها خلال الزيارات الملكية لمحافظات المملكة لمحافظات المملكة - الأخذ بعين الاعتبار المشاريع والنفقات لمواجهة الظروف الناجمة عن التغير المناخي - إنجاز المهام المناطة بجميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وفق أولويات وبرامج واضحة، خاضعة للرقابة والتقييم، وضمن أطر زمنية محددة للتنفيذ وأولويات واضحة وضمان تحقيق غاية وأهداف محددة	- تحسين خدمات الرعاية الصحية - متابعة تطوير منظومة التعليم العام والعمل على تطوير تحسين وتفعيل منظومة النقل العام المستدام - تعزيز أمن التزود بالمياه من خلال تنفيذ مشاريع كبرى (الناقل الوطني) - تعزيز أمن التزود بالطاقة من خلال المشاريع الكبرى (غاز الريشة) - الاستمرار بزيادة الاهتمام بقطاع السياحة والاستثمار السياحي - مواصلة النهوض بالقطاع الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي في المملكة - الاستمرار في تعزيز عملية التحول الرقمي وتعزيز منظومة الأمن السيبراني

يعتمد مشروع موازنة عام 2026 على إطار من الافتراضات الاقتصادية الكلية (Macroeconomic Assumptions Framework) التي تُشكّل الأساس لبناء تقديرات الإيرادات والنفقات ومسار العجز والدين. ويرتكز هذا الإطار على توقعات نمو معتدلة واستقرار نسبي في معدلات التضخم والنمو الاسمي للناتج، إلى جانب افتراضات تعكس ضغوطاً محدودة على ميزان المدفوعات خلال المدى المتوسط. ويأخذ هذا النهج بعين الاعتبار مستويات عدم اليقين المرتبطة بكل متغير اقتصادي؛ إذ تتسم بعض الافتراضات—مثل النمو الحقيقي والتضخم—بدرجة أعلى من الاستقرار مقارنة بمتغيرات خارجية أكثر تقلباً، مثل أسعار الفائدة العالمية وتدفقات الاستثمار الخارجي. ويُعد هذا التقييم الصريح لعدم اليقين عنصراً محورياً لصانع القرار، لأنه يوضح مدى حساسية تقديرات الموازنة للتغيرات المحتملة، ويسمح ببناء سيناريوهات مالية أكثر واقعية.

وبذلك، يشكل هذا الإطار المرجعي قاعدة منهجية لإعداد تقديرات الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، وتحديد مسار النفقات الجارية والرأسمالية، وتقدير العجز والدين العام. ويهدف هذا النهج إلى تعزيز اليقين في التخطيط المالي وتقديم صورة دقيقة عن مسار المالية العامة، مع إدراك واضح للمخاطر والاحتمالات المحيطة بالاقتصاد المحلي والإقليمي.

الجدول (1): أبرز المؤشرات الاقتصادية المتوقعة خلال المدى المتوسط

المؤشر	2024	2025 النصف الأول	2025 مقدر	2026 مقدر	2027 مقدر	2028 مقدر
معدل النمو الحقيقي (%)	2.5	2.7	2.7	2.9	3	3
معدل التضخم (مخفض الناتج) (%)	1.9	2.2	2.3	2.4	2.3	2.3
معدل النمو الاسمي (%)	4.4	4.9	5.1	5.4	5.4	5.4
معدل التضخم – المتوسط السنوي CPI (الشهور التسعة الأولى) (%)	1.56	1.85	1.9	2.2	2.2	2.2
عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج (%)	-5.8	-7.4	-5.1	-5.8	-5.5	-5.2

المصدر: دائرة الموازنة العامة، خلاصة الموازنة العامة 2026

1.1 خلاصة الموازنة العامة 2026

تعكس بيانات الجداول المالية لموازنة عام 2026 اتساعاً تدريجياً في حجم الإيرادات العامة والنفقات العامة مقارنة بالأعوام السابقة، بما يشير إلى استمرار اتجاه التحسن في الأداء المالي مع بقاء الضغوط على جانب الإنفاق قائمة. فقد ارتفعت **الإيرادات العامة** إلى نحو 10.93 مليار دينار في عام 2026 مقارنة بحوالي 10.015 مليار دينار في إعادة تقدير 2025، وبزيادة تبلغ 9.1%، ويظهر المسار المتوسط المدى استمرار الصعود لتصل إلى 11.35 مليار دينار في عام 2027 و 11.82 مليار دينار في عام 2028، ما يعكس توقعات بتحسن تدريجي في الإيرادات المحلية مع بقاء المنح الخارجية عند مستويات مستقرة ومحدودة.

وفي المقابل، ترتفع **النفقات العامة** إلى 13.06 مليار دينار في موازنة 2026 مقابل 12.27 مليار دينار في إعادة تقدير 2025، مسجلة زيادة نسبتها 6.4%، وتشير الأرقام أيضاً إلى استمرار هذا الاتجاه خلال السنوات المقبلة، إذ يتوقع أن تبلغ النفقات نحو 13.36 مليار دينار في عام 2027 وتصل إلى 13.68 مليار دينار في عام 2028، نتيجة استمرار الضغوط الجارية والالتزامات الثابتة كفوائد الدين والرواتب والتحويلات.

ومن خلال مقارنة مسار الإيرادات بمسار النفقات، يتبين أن الفجوة المالية ما تزال قائمة رغم التحسن الملحوظ في الإيرادات، إذ يُتوقع أن يستمر العجز في ظل بقاء النفقات على اتجاه تصاعدي يفوق قدرة الإيرادات على مواكبته. ومع ذلك، يعكس الارتفاع المستمر في الإيرادات العامة تحسناً تدريجياً في قدرة الدولة على التمويل الذاتي وتقليل الاعتماد على المنح الخارجية، غير أن ترسيخ هذا الاتجاه يبقى مرتبطاً بمدى قدرة الحكومة على ضبط نمو النفقات وتعزيز الاعتماد على الموارد المحلية بصورة أكثر استدامة.

الجدول (2): خلاصة مشروع الموازنة العامة للسنة المالية 2026-مليون دينار

البند	2024	2025 مقدر	2025 إعادة تقدير	IMF 2026	2026 مقدر	الفرق عن إعادة التقدير 2025		2027 تأشير	2028 تأشير
						%	القيمة		
الإيرادات المحلية	8,735	9,498	9,280	10,132	10,196	9.9%	916	10,757	11,214
المنح الخارجية	705	734	734.4	597	734.9	0.1%	0.5	595	608
الإيرادات العامة	9,439	10,233	10,015	10,729	10,931	9.1%	916	11,352	11,822
النفقات الجارية	10,368	11,022	10,902	11,544	11,456	5.1%	554	11,719	11,995
النفقات الرأسمالية	1,170	1,469	1,370	1,515	1,600	17%	230	1,643	1,688
إجمالي النفقات	11,538	12,491	12,272	13,059	13,056	6.4%	784	13,361	13,682

المصدر: دائرة الموازنة العامة، خلاصة الموازنة العامة 2026

1.2 الإيرادات العامة

تعكس تقديرات موازنة عام 2026 توقعات بتحسّن ملحوظ في الإيرادات العامة لتصل إلى نحو 10.93 مليار دينار، بارتفاع يقارب 9.1% عن إعادة تقدير 2025، وهو معدل نمو يُعد من بين الأعلى خلال الأعوام الأخيرة، ويعتمد بالدرجة الأولى على نمو الإيرادات المحلية التي يُتوقع أن تبلغ حوالي 10.19 مليار دينار بزيادة تقارب 9.9%، وهو ما يشير إلى رهانات حكومية على تحسّن النشاط الاقتصادي وقدرة الإدارة الضريبية على تعزيز التحصيل.

وتُظهر بنية **الإيرادات المحلية** اعتمادًا كبيرًا على الإيرادات الضريبية التي يتوقع أن ترتفع بنسبة 10.9% لتصل إلى 7.66 مليار دينار؛ مدفوعًا بارتفاع معظم المكونات الضريبية (ضريبة الدخل، ضريبة المبيعات، الإيرادات الجمركية). أما الإيرادات غير الضريبية، فيُقدّر أن ترتفع بوتيرة أبطأ لتصل إلى 2.54 مليار دينار (+6.8%)، معززة بزيادة دخل الملكية ورسوم بيع السلع والخدمات، مما يعكس جهودًا لتعزيز الإيرادات الذاتية دون فرض أعباء ضريبية إضافية.

وفي المقابل، تستقر **المنح الخارجية** عند مستوى يقارب 735 مليون دينار، وهو ما يعكس توجهًا حكوميًا تدريجيًا نحو خفض الاعتماد على المنح كمسار استراتيجي لتعزيز الاستقلالية المالية، خاصة في ظل سعي الموازنة إلى رفع الاعتماد على الموارد الذاتية في تمويل النفقات الجارية.

وبشكل عام، تظهر تقديرات الإيرادات لعام 2026 تحسّنًا في الأداء المالي المتوقع، لكنها تؤكد استمرار اعتماد المالية العامة بشكل أساسي على الضرائب—ولا سيما غير المباشرة—مما يحدّ من مرونة القاعدة الإيرادية ويجعلها أكثر حساسية لتقلبات النشاط الاقتصادي.

الجدول (3): توزيع الإيرادات العامة المقدرة لموازنة 2026-مليون دينار

البند	2024	2025 مقدر	2025 إعادة تقدير	2026 مقدر	الفرق عن إعادة التقدير 2025		2027 تأشير	2028 تأشير
					القيمة	%		
الإيرادات العامة	9,439	10,233	10,015	10,931	916	9.1%	11,352	11,822
الإيرادات المحلية	8,735	9,498	9,280	10,196	916	9.9%	10,757	11,214
الإيرادات الضريبية	6,405	7,123	6,902	7,656	754	10.9%	8,068	8,360
ضريبة الدخل	1,800	1,833	1,751	1,926	175	10%	2,025	2,085
ضريبة المبيعات	4,238	4,849	4,712	5,176	464	9.8%	5,450	5,655
الجمرك	258	289	288	400	112	38.9%	425	440
ضريبة بيع العقار	109	127	126	134	8	6.3%	143	150
إيرادات تغطية الضرائب على المنح	-	25	25	20	-5	-20%	25	30
الإيرادات غير الضريبية	2,329	2,376	2,378	2,540	162	6.8%	2,689	2,854
المنح الخارجية	705	734	734.4	734.9	0.5	0.1%	595	608

المصدر: دائرة الموازنة العامة، خلاصة الموازنة العامة 2026

وعند مقارنة مسار الإيرادات المحلية خلال الفترة (2021-2026)، تظهر الأرقام اتجاهاً تصاعدياً واضحاً يعكس تحسناً تدريجياً في قدرة المالية العامة على توليد موارد ذاتية؛ إذ ارتفعت الإيرادات المحلية من نحو 7,324.9 مليون دينار عام 2021 إلى حوالي 10,196 مليون دينار في تقديرات عام 2026، أي بزيادة تراكمية تقارب 39% خلال خمس سنوات. ولا يقتصر هذا التحسن على تحسن الرقم الإجمالي، بل يترافق مع استمرار معدلات نمو موجبة للإيرادات المحلية في كل سنة من السنوات محل الدراسة، وإن كانت بدرجات متفاوتة، ما يدل على مسار تصحيحي متدرج.

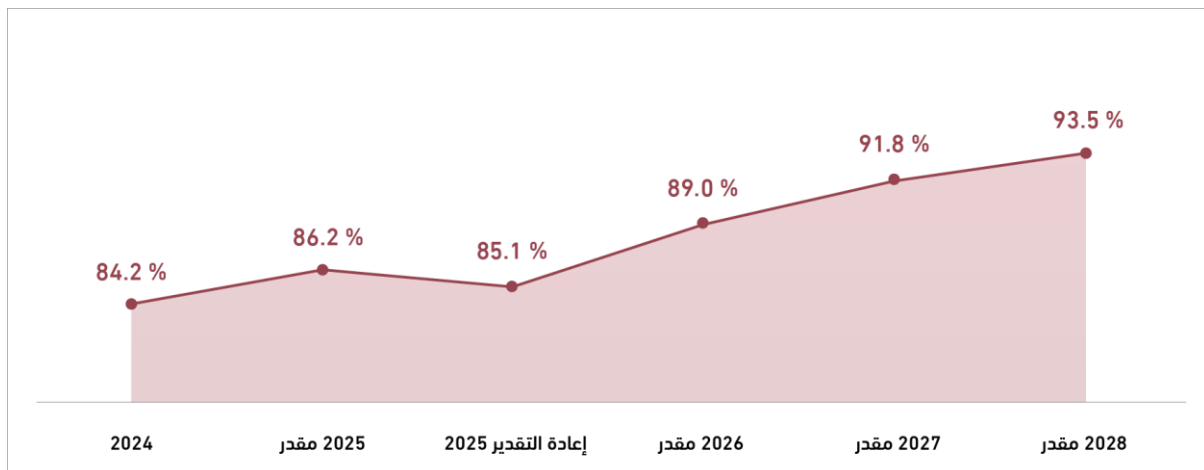
كما يُظهر تحليل المكوّنات أن الزيادة التراكمية في الإيرادات المحلية جاءت بصورة رئيسية من الإيرادات الضريبية التي سجلت معدلات ارتفاع تراوحت بين 2.3% و 10.9% سنوياً، فيما ساهمت الإيرادات غير الضريبية أيضاً بدور داعم، ولا سيما في السنوات 2021/2022 التي حققت فيها نمواً مرتفعاً، ما يشير إلى أن التحسن في الإيرادات المحلية جاء نتيجة مزيج من ارتفاع التحصيل الضريبي وتوسّع الإيرادات غير الضريبية، مع بقاء الأولي العامل الأكثر استدامة في نمو الموارد الذاتية.

الجدول (4): تطور معدلات نمو الإيرادات المحلية خلال الفترة (2021-2026)

السنة المالية	معدل نمو الإيرادات المحلية (%)	معدل نمو الإيرادات الضريبية (%)	معدل نمو الإيرادات غير الضريبية (%)
2021/2022	10.9%	7.5%	22.1%
2022/2023	3.8%	2.3%	8.4%
2023/2024	3.6%	3.6%	3.6%
2024/2025	6.2%	7.8%	2.1%
2025/2026	9.9%	10.9%	6.8%

بالتالي تشير الاتجاهات العامة إلى أن التحسن في مسار الإيرادات المحلية بات ينعكس بصورة مباشرة على نسبة الاعتماد على الذات في تمويل النفقات العامة. فمع الارتفاع التدريجي للإيرادات المحلية خلال الفترة (2021-2026)، ارتفعت نسبة تغطية النفقات من الموارد الذاتية من 84.2% عام 2024 إلى نحو 89% في تقديرات 2026، مع استمرار توقع الارتفاع إلى 93.5% بحلول 2028. ويعكس هذا المسار انتقال الموازنة نحو مستوى أعلى من الاستقلال المالي، وتراجُعاً تدريجياً في الاعتماد على المنح والتمويل الخارجي، نتيجة تحسن التحصيل الضريبي وتنامي الإيرادات غير الضريبية. وتُعدّ هذه الديناميكية عنصراً محورياً في تعزيز الاستدامة المالية وتقليل هشاشة الموازنة أمام التقلبات الخارجية.

الشكل (2): نسبة الاعتماد على الذات في ظل زيادة التحصيلات من الإيرادات المحلية



1.3 النفقات العامة

تُظهر تقديرات موازنة عام 2026 استمرار الضغوط الهيكلية على جانب النفقات، إذ يرتفع إجمالي الإنفاق إلى نحو 13.06 مليار دينار مقارنة بـ 12.27 مليار دينار في عام 2025، وبنمو يبلغ 6.4%. ويعود هذا الارتفاع أساسًا إلى زيادة **النفقات الجارية** التي تستحوذ على الغالبية العظمى من الإنفاق العام، لتصل إلى 11.45 مليار دينار (نمو +5.1%). في المقابل، تُظهر **النفقات الرأسمالية** نموًا لافتًا بنسبة 17% لتبلغ نحو 1.6 مليار دينار، ما يعكس توجهًا حكوميًا لدعم المشاريع التنموية والبنى التحتية. إلا أن حجمها النسبي ما يزال منخفضًا مقارنة بثقل النفقات الجارية، نظرًا لمحدودية القدرة على استخدام السياسة المالية كأداة تحفيزية واسعة في ظل ارتفاع كلف الاقتراض وخدمة الدين.

النفقات الجارية

تظهر مكونات النفقات الجارية في موازنة 2026 استمرار هيمنة البنود ذات الطابع غير المرن على هيكل الإنفاق، إذ تستحوذ الرواتب والأجور، ونفقات الجهازين العسكري والأمني، والتقاعد والتعويضات، وفوائد القروض على الحصة الأكبر من هذا البند، مع تسجيل زيادات سنوية تتراوح تقريبًا بين (3-5%). ويشير ذلك إلى ارتفاع درجة عدم مرونة الموازنة؛ فهذه الالتزامات يصعب تخفيضها على المدى القصير دون كلفة اجتماعية أو أمنية عالية، ما يحدّ من قدرة الحكومة على إعادة هيكلة الإنفاق نحو مجالات أكثر تحفيزًا للنمو. ويُعَدّ تصاعد كلف خدمة الدين على وجه الخصوص مؤشّرًا على ما يُعرف في الأدبيات المالية بـ تزامم الإنفاق الرأسمالي (crowding-out)، حيث يستهلك تمويل الدين جزءًا متزايدًا من الموارد المتاحة على حساب الإنفاق الاستثماري المنتج.

في المقابل، سجّلت ارتفاعاً في بند استخدام السلع والخدمات بنسبة تقارب 12%، بما يعكس زيادة الكلف التشغيلية للوزارات والمؤسسات، وهو ما قد يشير إما إلى توسّع حقيقي في حجم الخدمات المقدّمة أو إلى ضعف في كفاءة الإنفاق التشغيلي. أما مخصصات الدعم النقدي والعيني فتبقى مستقرة نسبياً، في إطار سياسة تستهدف الحفاظ على شبكة الحماية الاجتماعية ضمن حدود مالية مضبوطة، من دون اللجوء إلى زيادات واسعة قد تعمّق الاختلالات في بنية النفقات الجارية. هذا النمط ككل يعكس موازنة تميل إلى الإنفاق الاستمراري (Non-discretionary spending)¹ أكثر من كونها أداة لإعادة توجيه الموارد نحو الاستخدامات ذات العائد الاقتصادي الأعلى.

الجدول (5): هيكل النفقات الجارية المقدرة لموازنة 2026-مليون دينار

البند	2024	مقدّر 2025	2025 إعادة تقدير	مقدّر 2026	الفرق عن إعادة التقدير 2025		2027 تأشيرى	2028 تأشيرى
					القيمة	%		
النفقات الجارية	10,368	11,022	10,902	11,456	554	5.1%	11,719	11,995
الرواتب والأجور والعلوات	1,995	2,150	2,104	2,209	105	5.0%	2,248	2,287
الجهاز العسكري والأمني	3,111	3,178	3,178	3,295	117	3.7%	3,397	3,507
التقاعد والتعويضات	1,693	1,755	1,745	1,820	75	4.3%	1,855	1,899
فوائد القروض	2,078	2,200	2,180	2,260	80	3.7%	2,340	2,400
استخدام السلع والخدمات (النفقات التشغيلية)	461	534	520	581	61	12%	582	594
دعم المواد التموينية / الدعم النقدي لمستحقه / دعم القمح والأعلاف	170	180	180	171	-9	-5%	173	175
دعم أسطوانة الغاز	47	63	63	80	18	28%	80	80
المعونة النقدية / صندوق المعونة الوطنية	256	280	280	280	0	0	280	280
دعم الجامعات	75	75	75	80	5	6.7%	80	80
التأمين ضد مرض السرطان	-	-	-	124	124	-	124	124
صندوق دعم الطالب الجامعي	-	30	30	35	5	16.7%	35	35
أخرى	482	577	547	521	-26	-4.8%	525	534

المصدر: دائرة الموازنة العامة، خلاصة الموازنة العامة 2026

¹ Non-discretionary spending refers to government expenditures that cannot be easily reduced in the short run because they are legally or structurally mandated, such as wages, pensions, subsidies, and interest payments.

International Monetary Fund. (2014). *Government Finance Statistics Manual 2014*. IMF.

<https://www.imf.org/en/Publications/Manuals-Guides/Issues/2016/12/31/Government-Finance-Statistics-Manual-2014-40517>

النفقات الرأسمالية

وعند تحليل مخصصات الإنفاق الرأسمالي في موازنة 2026، يتضح توجه واضح نحو تعزيز الاستثمار العام في المشاريع التنموية ذات الأولوية. فقد خصصت الحكومة نحو 396 مليون دينار لمشاريع رؤية التحديث الاقتصادي مقارنة بـ 336 مليون دينار في العام السابق، بزيادة مقدارها 59 مليون دينار وبنمو يبلغ 17.5%، ما يعكس التزامًا متصاعدًا بتسريع تنفيذ البرامج المحورية للرؤية. من جانب آخر، استحوذت مشاريع الوزارات والدوائر على النصيب الأكبر من التمويل بقيمة تقارب 537 مليون دينار وبزيادة نسبتها 21.1%، وذلك ضمن توجه مؤسسي لتعزيز قدرة الوزارات على تنفيذ مشاريعها الرأسمالية ورفع كفاءة الإنفاق الاستثماري.

وتظهر هذه الزيادة في الإنفاق الرأسمالي انسجامًا مع الأدبيات الاقتصادية التي تؤكد أن الاستثمار العام—ولا سيما في البنية التحتية والخدمات الأساسية—يمثل أحد أهم محركات النمو المستدام ورافعة أساسية لتحسين الإنتاجية وخلق فرص العمل. كما يعد هذا التوسع خطوة تعزز توجه الحكومة نحو تحسين جودة الخدمات العامة، وتقوية القاعدة الإنتاجية، وتوجيه المزيد من الموارد نحو القطاعات التي تولّد عوائد اقتصادية واجتماعية أعلى على المدى المتوسط.

الجدول (6): توزيع النفقات الرأسمالية لتنفيذ المشاريع التنموية 2026 - مليون دينار

المشروع	إعادة تقدير 2025	2026 مقدر	الفرق	نسبة النمو
مشاريع رؤية التحديث الاقتصادي	336	396	59	17.5%
مشاريع الجهاز العسكري وجهاز الامن والسلامة العامة	255	277	22	9%
مشاريع المحافظات	94	100	6	4%
تنمية وتطوير البلديات	180	210	30	17%
المشاريع الممولة من القروض	32	44	12	37%
باقي مشاريع الوزارات والدوائر	473	537	100	21.1%
المجموع	1370	1600	230	17%

المصدر: دائرة الموازنة العامة، خلاصة الموازنة العامة 2026

وتتسق هذه التوجهات مع ما خلصت إليه ورقة المنتدى حول دور الإنفاق الرأسمالي في تحقيق أهداف الرؤية²، والتي تؤكد أن الاستثمار العام الموجّه بفاعلية يمثل رافعة مركزية لدعم النمو وتحسين الإنتاجية. وتشير الورقة إلى أن تعزيز كفاءة الإنفاق الرأسمالي وتوجيهه للقطاعات ذات الأثر المرتفع يشكل شرطًا أساسيًا لنجاح برامج التحديث الاقتصادي. وبذلك، تعكس موازنة 2026 خطوة عملية باتجاه تفعيل هذا الدور وتحويل الرؤية إلى مشاريع قابلة للتنفيذ.

² دور الإنفاق الرأسمالي في تحقيق أهداف الرؤية، 2025، ورقة سياسات، المنتدى الاقتصادي الأردني. <https://www.jordaneconomicforum.com/wp-content/uploads/2025/08/دور-الإنفاق-الرأسمالي-في-تحقيق-أهداف-الرؤية-فاينال.pdf>.

توزيع هيكل النفقات العامة بين القطاعات الوظيفية

يعكس توزيع النفقات العامة بين القطاعات الوظيفية في موازنة عام 2026 استمرار تركيز الحكومة على القطاعات الخدمية الأساسية، حيث تستحوذ قطاعات الدفاع، والتعليم، والصحة، والحماية الاجتماعية، والخدمات العمومية على الحصة الأكبر من النفقات الجارية. ويعود ذلك إلى طبيعة هذه القطاعات التي تعتمد على كوادرات بشرية كبيرة والتزامات تشغيلية ثابتة يصعب تخفيضها، ما يجعلها بطبيعتها ذات طابع غير إنتاجي مباشر لكنها ضرورية للحفاظ على مستوى الخدمات العامة والاستقرار الاجتماعي. كما أن النمو المعتدل في مخصصاتها يُظهر توجهًا نحو ضبط النفقات التشغيلية دون المساس بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

في المقابل، يتسم الإنفاق الرأسمالي بتركيز واضح على القطاعات ذات العائد الاقتصادي الأعلى، وعلى رأسها الشؤون الاقتصادية، والتعليم، والإسكان ومرافق المجتمع، وهي قطاعات تشكل محركات مباشرة للنمو ومرتبطة بمشاريع البنية التحتية، وتحسين البيئة الاستثمارية، وتطوير رأس المال البشري، وتوسيع الخدمات الحضرية. ويعكس هذا التوجه سعي الحكومة لإعادة توجيه الاستثمار العام نحو أنشطة أكثر إنتاجية، بما يتسق مع أولويات رؤية التحديث الاقتصادي.

وعند النظر إلى المجموع العام للنفقات الجارية والرأسمالية، يبرز قطاع الإسكان ومرافق المجتمع كأحد أكبر المستفيدين من الزيادة النسبية في مخصصاته، يليه قطاع الشؤون الاقتصادية، وهو ما يشير إلى دفع ملموس نحو تعزيز قدرة الاقتصاد على توليد النمو من خلال الاستثمار في البنية التحتية والتنمية المحلية. وفي المقابل، سجّلت القطاعات الكبرى ذات الطابع الخدمي زيادات محدودة، بما يؤكد التزام الحكومة بالموازنة بين استدامة الخدمات الأساسية وبين توجيه الاستثمارات الرأسمالية نحو القطاعات الأكثر تأثيرًا على النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

وبصورة عامة، يبين توزيع النفقات على القطاعات محاولة واضحة من قبل الحكومة لتحقيق توازن هيكلي بين تشغيل الخدمات العامة الضرورية من جهة، ودعم القطاعات الإنتاجية والاستثمارية من جهة أخرى، بما يساهم في تعزيز كفاءة الإنفاق وتحسين مردوده الاقتصادي، ويقلل تدريجيًا من الاعتماد على النفقات الجارية كثيفة الالتزامات وقليلة العائد.

الجدول (7): تطور حجم النفقات الجارية والرأسمالية للقطاعات الوظيفية

القطاعات الوظيفية	البيان	إعادة تقدير 2025	مقدر 2026	نسبة التغير %
الدفاع	مجموع النفقات الجارية	1,361,600,000	1,411,600,000	3.7%
	مجموع النفقات الرأسمالية	116,724,000	127,331,000	9.1%
	المجموع العام	1,478,324,000	1,538,931,000	4.1%
النظام العام وشؤون السلامة العامة	مجموع النفقات الجارية	1,643,971,000	1,693,739,000	3.0%
	مجموع النفقات الرأسمالية	84,886,000	94,127,000	10.9%
	المجموع العام	1,728,857,000	1,787,866,000	3.4%
الشؤون الاقتصادية	مجموع النفقات الجارية	196,450,000	214,080,000	9.0%
	مجموع النفقات الرأسمالية	412,898,000	489,145,000	18.5%
	المجموع العام	609,348,000	703,225,000	15.4%
حماية البيئة	مجموع النفقات الجارية	3,827,000	4,271,000	11.6%
	مجموع النفقات الرأسمالية	13,680,000	15,701,000	14.8%
	المجموع العام	17,507,000	19,972,000	14.1%
الصحة	مجموع النفقات الجارية	1,097,458,000	1,147,042,000	4.5%
	مجموع النفقات الرأسمالية	156,669,000	156,727,000	0.0%
	المجموع العام	1,254,127,000	1,303,769,000	4.0%
الشؤون الدينية والثقافية	مجموع النفقات الجارية	167,793,000	179,283,000	6.8%
	مجموع النفقات الرأسمالية	76,050,000	85,247,000	12.1%
	المجموع العام	243,843,000	264,530,000	8.5%
التعليم	مجموع النفقات الجارية	1,320,869,000	1,397,352,000	5.8%
	مجموع النفقات الرأسمالية	131,700,000	162,671,000	23.5%
	المجموع العام	1,452,569,000	1,560,023,000	7.4%
الحماية الاجتماعية	مجموع النفقات الجارية	2,338,194,000	2,552,084,000	9.1%
	مجموع النفقات الرأسمالية	11,280,000	12,796,000	13.4%
	المجموع العام	2,349,474,000	2,564,880,000	9.2%
الخدمات العمومية العامة	مجموع النفقات الجارية	2,739,816,000	2,818,494,000	2.9%
	مجموع النفقات الرأسمالية	121,067,000	136,366,000	12.6%
	المجموع العام	2,860,883,000	2,954,860,000	3.3%
الاسكان ومرافق المجتمع	مجموع النفقات الجارية	32,162,000	37,935,000	17.9%
	مجموع النفقات الرأسمالية	245,201,000	320,134,000	30.6%
	المجموع العام	277,363,000	358,069,000	29.1%

المصدر: دائرة الموازنة العامة، موازنة 2026

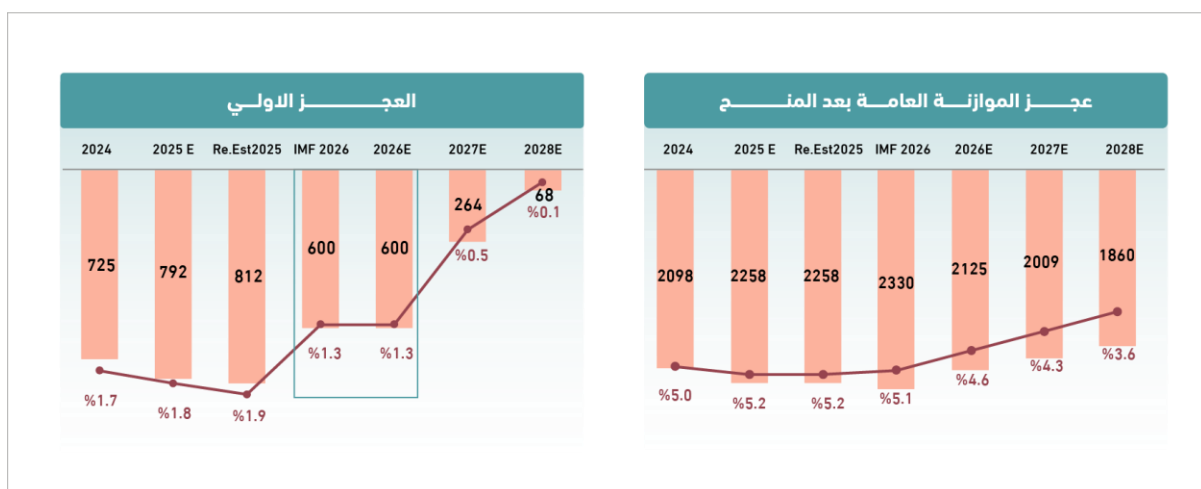
1.4 العجز المالي

تُظهر تقديرات موازنة عام 2026 أن المالية العامة تسلك مساراً تدريجياً نحو ضبط العجز، ضمن مقارنة حذرة تتجنب الإجراءات الانكماشية الحادة وتنسجم مع أهداف البرنامج الوطني للإصلاح المالي والاقتصادي. فعلى مستوى **العجز بعد المنح**، يُتوقع أن يبلغ نحو 2,125 مليون دينار في 2026، أي ما يعادل 4.6% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنةً بـ 5.2% في عام 2025 و 5% في عام 2024، بما يشير إلى بداية تراجع واضح في نسب العجز الكلي. وتمتد هذه الحركة التصحيحية إلى السنوات اللاحقة، بحيث تشير التقديرات إلى تراجع العجز إلى 4.1% في 2027 ثم 3.6% في 2028، وهو مستوى يقترب تدريجياً من الحدود التي تُعدّ دولياً مؤشراً على استدامة أوضاع المالية العامة.

أما **العجز قبل المنح** فيبقى أعلى بصورة ملموسة، إذ يُقدّر بنحو 2,860 مليون دينار في 2026، ما يمثل 6.2% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 6.8% في 2025. وتوضح هذه الأرقام استمرار الدور المهم للمنح الخارجية في تخفيض العجز النهائي بنحو (1.5-2 نقطة مئوية من الناتج سنوياً). ورغم ذلك، تعكس التقديرات توجّهاً نحو تقليص مستوى العجز قبل المنح ذاته، بما يعزز قدرة المالية العامة على تحقيق تقدم في الاعتماد على الذات على المدى المتوسط.

من جانب آخر، يمثل **العجز الأولي**—أي العجز قبل احتساب فوائد الدين—مؤشراً جوهرياً على الاتجاه البنوي للمالية العامة، حيث تُظهر تقديرات 2026 تحسّناً ملموساً في هذا المؤشر، إذ ينخفض العجز الأولي إلى نحو 600 مليون دينار (1.3% من الناتج) بعد أن بلغ 1.8% في عام 2025. ويستمر هذا التحسن ليصل إلى 0.5% في عام 2027، قبل أن يقترب من التوازن في 2028 عند حدود 0.1% فقط. ويعكس هذا التطور قدرة الموازنة على تحسين مركزها المالي الأساسي تدريجياً، بحيث يصبح العبء الأكبر على العجز مرتبطاً بكلفة خدمة الدين بدلاً من اختلالات في الإنفاق التشغيلي.

الشكل (3): إجمالي عجز الموازنة بعد المنح والعجز الأولي - بالمليون دينار



المصدر: دائرة الموازنة العامة، خلاصة الموازنة العامة 2026

كما تشير القراءة التجميعية لمؤشرات العجز إلى أن موازنة 2026 تتحرك ضمن مسار إصلاحي متدرج يتوافق مع المستهدفات المحددة في البرنامج الوطني للإصلاح المالي والاقتصادي. فالتراجع المتواصل في العجز الكلي، والتحسين الواضح في العجز الأولي، والاستقرار النسبي في المنح الخارجية، جميعها تشير إلى قدرة المالية العامة على تحسين مستوى الانضباط المالي تدريجياً، دون التأثير السلبي على الإنفاق الرأسمالي أو النشاط الاقتصادي. ومع ذلك، تبقى كلفة خدمة الدين أحد أبرز التحديات التي تحد من إمكانية تسريع وتيرة خفض العجز، وتؤكد في الوقت ذاته الحاجة إلى تعزيز الإيرادات المحلية وزيادة كفاءة النفقات الجارية لتحقيق مستويات أعلى من الاستدامة المالية خلال السنوات المقبلة.

الجدول (8): إجمالي عجز الموازنة العامة 2026 - مليون دينار

البند	2024	مقدّر 2025	2025 إعادة تقدير	IMF 2026	2026 مقدّر	2027 تأشيرى	2028 تأشيرى
العجز / الوفر بعد المنح	-2,098	-2,258	-2,258	-2,330	-2,125	-2,009	-1,860
من الناتج المحلي الإجمالي %	-5.0%	-5.20%	-5.20%	-5.10%	-4.60%	-4.10%	-3.60%
العجز / الوفر قبل المنح	-2,803	-2,992	-2,992	-2,927	-2,860	-2,604	-2,468
من الناتج المحلي الإجمالي %	-6.70%	-6.80%	-6.80%	-6.40%	-6.20%	-5.40%	-4.80%
العجز / الوفر الأولي	-725	-793	-812	-600	-600	264-	-68
من الناتج المحلي الإجمالي %	-1.7%	-1.8%	-1.9%	-1.3%	-1.3%	-0.5%	-0.1%

المصدر: دائرة الموازنة العامة، خلاصة الموازنة العامة 2026

بالمقابل، تُظهر القراءة لبنية العجز المالي في موازنة عام 2026 أن التحسن الملموس في المؤشرات المالية لا يقتصر على تراجع نسب العجز، بل يمتد ليعكس درجة أعلى من النضج في إدارة السياسة المالية. فالوصول بالعجز بعد المنح إلى نحو 2.1 مليار دينار—وهو أدنى مستوى خلال عدة سنوات—يتزامن مع ارتفاع الإنفاق الرأسمالي إلى 1.6 مليار دينار للمشاريع ذات الأولوية الاستراتيجية، وهو ما يشير إلى قدرة الموازنة على تحقيق توازن دقيق بين ضبط العجز من جهة، وتعزيز الاستثمار العام المحفّز للنمو من جهة أخرى. ويعزز هذا النهج الانطباع بأن المالية العامة باتت تتحرك ضمن إطار أكثر كفاءة واستقراراً، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على ثقة المستثمرين وتصنيف الأردن الائتماني.

كما تكشف مراجعة موازنة التمويل لعام 2026 عن أن الحكومة تستعد للكبر عام استحقاقات منذ أكثر من عقد، إذ تصل الاحتياجات التمويلية الإجمالية إلى نحو 9.8 مليار دينار. ويذهب الجزء الأكبر من هذه التمويلات—وتحديداً 7.3 مليار دينار—لتسديد التزامات سابقة تراكمت عبر سنوات الأزمات، بما فيها فترة الجائحة والأزمات الجيوسياسية مثل الحرب الأوكرانية والعدوان على غزة. وتُعدّ هذه السمة جوهرية في فهم المسار المالي للعام المقبل، إذ يُظهر هذا الحجم من الاستحقاقات أن الاقتراض الجديد ليس الغرض منه تمويل توسّع في الإنفاق، بل إعادة تدوير الدين القائم وإدارة آجاله بكفاءة أكبر.

وتشير بيانات وزارة المالية إلى أن عام 2026 يتضمن استحقاقات كبيرة على القروض الداخلية بقيمة 4.4 مليار دينار، معظمها مرتبط بقروض حصلت عليها الحكومة خلال الجائحة وفي ذروة أزمة الأسعار العالمية لضمان الأمن الغذائي ودعم الأسر. كما يشمل العام استحقاقات خارجية بقيمة 2.7 مليار دينار من السندات والقروض الأجنبية، إلى جانب متطلبات تمويل العجز المقدّر بـ 2.1 مليار دينار. أما الالتزامات الأخرى فتتوزع على سداد مستحقات سلطة المياه بقيمة 330 مليون دينار، وسداد أقساط قروض المخاطر الحكومية والصكوك الإسلامية والتأجير التمويلي بنحو 285 مليون دينار.

ويكتسب هذا الأداء المالي أهمية إضافية في ظل استمرار تنفيذ مشاريع استراتيجية كبرى، وارتفاع مخصصات الدعم إلى 655 مليون دينار—وهي من أعلى المستويات خلال السنوات الأخيرة—إلى جانب زيادة الإنفاق على الرواتب بمقدار 274 مليون دينار. ورغم هذه الضغوط، تمكنت الموازنة من تخفيض العجز بواقع 124 مليون دينار، ما يشير إلى انضباط واضح في إدارة النفقات وتحسين كفاءة الإنفاق الجاري والرأسمالي على حد سواء.

ورغم ثقل هذه الالتزامات، لا تظهر التقديرات أي ارتفاع في صافي الدين العام خلال 2026 بحسب تصريحات وزارة المالية، بل تشير إلى إمكانية انخفاضه مقارنة بعام 2025، وذلك بفعل التركيز على إعادة هيكلة الدين وتمديد آجاله ضمن ظروف مالية تتسم بانخفاض نسبي في أسعار الفائدة عالمياً مقارنة بالسنوات السابقة.

حيث تُظهر بيانات إجمالي الدين العام وجود تحسّن نسبي في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ تراجعت إلى مستويات تقارب 90% في عام 2024، مع توقعات بأن تستمر في الانخفاض التدريجي إلى ما بين (84-85%) في عام 2026، وصولاً إلى نحو 80% في عام 2028، شريطة الالتزام بمسار متوازن للضبط المالي.

وتتسق هذه الاتجاهات مع ما خلصت إليه ورقة المنتدى حول أثر الخطط الوطنية على الدين العام³، والتي تؤكد أن خفض المديونية بشكل مستدام يتطلب موازنة السياسات المالية مع برامج النمو وليس الاكتفاء بضبط العجز. وتشير الورقة إلى أن تسريع تنفيذ المشاريع ذات الأثر التنموي يعزز قدرة المالية العامة على تثبيت مسار الدين، وهو ما تعكسه موازنة 2026 بصورة واضحة.

³ أثر الخطط الوطنية على الدين العام، 2025، ورقة سياسات، المنتدى الاقتصادي الأردني. <https://www.jordaneconomicforum.com/wp-content/uploads/2025/11/%D8%A3%D8%AB%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-.pdf>

ويعكس هذا المسار تفاعل عاملين رئيسيين:

أولاً	ثانياً
 تحسّن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات المقبلة، ما يؤدي إلى تخفيف نسبة عبء الدين حتى مع بقاء حجم الدين مرتفعاً.	 الضبط التدريجي للعجز المالي كما أظهرته تقديرات الموازنة، والذي يحد من الحاجة للاقتراض الإضافي ويمنع تسارع الدين نحو مسارات غير مستدامة.

وتنسجم هذه الاتجاهات مع الأدبيات الاقتصادية التي تشير إلى أن استقرار نسبة الدين حول 80-85% من الناتج يُعدّ مقبولاً في الاقتصادات الصغيرة ذات المديونية المرتفعة شريطة وجود فائض أولي أو عجز أولي منخفض ومسار نمو اقتصادي مستقر. ومع ذلك، يبقى عنصر كلفة خدمة الدين عاملاً حاسماً في الحكم على استدامة هذا المسار، إذ إن بقاء مستوياته مرتفعة قد يحد من قدرة المالية العامة على التوسع في الإنفاق الرأسمالي أو تعزيز الحيز المالي المطلوب لدعم النمو.

بالمحصلة، يعكس الجمع بين انخفاض العجز، وارتفاع الاستثمار الرأسمالي، واستيعاب عام استحقاقات غير مسبوق دون زيادة في صافي الدين، درجة من النضج المالي باتت تدعم استقرار الاقتصاد الكلي. والذي يُعدّ إشارة إيجابية للأسواق وللمؤسسات المالية الدولية، نظراً لأنه يظهر قدرة الأردن على الالتزام بمسارها الإصلاحية المالي دون الإضرار بأولوياتها التنموية أو شبكة الحماية الاجتماعية. ويمهّد ذلك الأساس لتعزيز الثقة الاستثمارية وتحسين التصنيف الائتماني تدريجياً، بما ينعكس على خفض كُلف التمويل وتوسيع الحيز المالي المستقبلي.

دور السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي

تواجه السياسة الاقتصادية في الأردن معادلة حساسة تتمثل في ضيق هامش الحركة أمام السياسة النقدية مقابل الحاجة المتزايدة إلى تحفيز النمو الاقتصادي. فبسبب ارتباط الدينار بالدولار، يلتزم البنك المركزي الأردني بالمحافظة على مستويات فائدة قريبة من الفيدرالي الأميركي، ما يقلل قدرته على خفض أسعار الفائدة أو استخدام أدوات تيسيرية واسعة لدعم النشاط الاقتصادي. وفي بيئة عالمية تتسم بارتفاع تكاليف الاقتراض وتشدد الظروف النقدية، تصبح قدرة السياسة النقدية على تحفيز النمو محدودة، ويجعل التركيز يتجه نحو السياسة المالية بوصفها الأداة الأكثر تأثيراً في النشاط الاقتصادي في المدى القريب والمتوسط.

وفي هذا السياق، يبرز دور موازنة عام 2026 التي تعكس توجهًا ماليًا أكثر وضوحًا نحو تمكين السياسة المالية كأداة للنمو، فقد رفعت الحكومة النفقات الرأسمالية بنسبة 17% لتوجيه مزيد من الموارد إلى القطاعات الأكثر قدرة على خلق القيمة المضافة—مثل البنية التحتية، الشؤون الاقتصادية، والتعليم—وهي القطاعات التي تُجمع الأدبيات الاقتصادية العالمية على أن الاستثمار فيها يحقق أعلى أثر مضاعف على النمو الاقتصادي.

حيث دراسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى أن كل زيادة بنسبة 1% من الناتج في الإنفاق الرأسمالي يمكن أن ترفع الناتج الحقيقي بنسبة تتراوح بين (1.5% - 2.7%)⁴، فيما ترتفع فعالية هذا الإنفاق بشكل أكبر عندما تكون السياسة النقدية مقيّدة أو غير قادرة على توفير سيولة تحفيزية للسوق. وتعزّز هذه النتائج النظرية أهمية التوسع المدروس في الإنفاق الرأسمالي في الأردن، بوصفه المسار الأكثر فعالية لتعويض ضعف قدرة السياسة النقدية على دعم النمو في الظروف الحالية.

كما أن هناك العديد من الأدلة الدولية⁷⁶⁵ التي أكدت على أن أثر السياسة المالية يتضاعف في الاقتصادات ذات سعر الصرف شبه الثابت أو المحدود المرونة، حيث تبقى السياسة النقدية مقيدة في قدرتها على

⁴ International Monetary Fund. (2014). *Is it time for an infrastructure push? The macroeconomic effects of public investment* (World Economic Outlook, October 2014, Chapter 3). IMF.

<https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2016/12/31/World-Economic-Outlook-October-2014-Legacies-Clouds-Uncertainties>

⁵ Ilzetzki, E., Mendoza, E. G., & Végh, C. A. (2013). *How big (small?) are fiscal multipliers?* Journal of Monetary Economics, 60(2), 239–254. <https://doi.org/10.1016/j.jmoneco.2012.10.011>

⁶ Baum, A., Poplawski-Ribeiro, M., & Weber, A. (2012). *Fiscal Multipliers and the State of the Economy*. IMF Working Paper WP/12/286. International Monetary Fund. <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2016/12/31/Fiscal-Multipliers-and-the-State-of-the-Economy-40133>

⁷ Auerbach, A. J., & Gorodnichenko, Y. (2012). *Measuring the Output Responses to Fiscal Policy*. American Economic Journal: Economic Policy, 4(2), 1–27. <https://doi.org/10.1257/pol.4.2.1>

تعديل الفائدة، وهو وضع يتوافق بشكل كبير مع البيئة الاقتصادية الأردنية. فقد أظهرت أبحاث تطبيقية في منطقة الشرق الأوسط⁸، ومن ضمنها الأردن⁹، أن مضاعف الإنفاق الحكومي يتجاوز الواحد الصحيح في بعض مكونات الإنفاق، وأن الاستثمار العام في البنية التحتية والتعليم والصحة يترك أثرًا طويل الأمد على الإنتاجية والنمو. وتؤكد هذه النتائج أن الإنفاق الرأسمالي ليس مجرد بند إنفاقي، بل هو أداة نمو اقتصادية مباشرة في الاقتصادات التي تواجه قيودًا نقدية.

ويُظهر تحليل موازنة 2026 أن المالية العامة في الأردن تتحرك تدريجيًا في هذا الاتجاه، إذ تستند قدرة الحكومة على التوسع النسبي في الإنفاق الرأسمالي إلى تحسن واضح في الإيرادات المحلية، التي ارتفعت بوتيرة ثابتة خلال الأعوام (2021-2026)، وبمؤ تراكمي بلغ 39%، نتيجة تحسن الامتثال الضريبي وتوسع الإيرادات غير الضريبية. كما تتقدم نسبة الاعتماد على الذات في تغطية النفقات العامة لتصل إلى 89% في 2026، مع توقع ارتفاعها إلى 93.5% بحلول عام 2028، وهو ما يعكس تخفيفًا تدريجيًا للاعتماد على المنح الخارجية وارتفاع قدرة المالية العامة على تمويل أولوياتها من مواردها الذاتية. ويعدّ هذا التحول عنصرًا أساسيًا لدعم قدرة السياسة المالية على لعب دور تنموي فعال ومستدام.

ورغم هذا التقدم، تبقى قدرة المالية العامة على تحفيز النمو مقيدة بارتفاع كلف خدمة الدين واتساع النفقات الجارية، التي تستحوذ على النسبة الأكبر من الإنفاق العام، مما يحدّ من حجم الموارد التي يمكن توجيهها نحو الاستثمار التنموي. وعليه، فإن تعزيز دور السياسة المالية في دفع النمو الاقتصادي يتطلب مواصلة رفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي، وتخفيف الضغط عن النفقات الجارية، وتحسين إدارة الدين العام، إلى جانب تعزيز التنسيق بين السياسات المالية والنقدية لضمان تحقيق توازن دقيق بين الاستقرار الاقتصادي والتحفيز المطلوب لدعم النمو وخلق فرص العمل. ويُعدّ هذا النهج متسقًا مع أهداف رؤية التحديث الاقتصادي التي تضع الاستثمار العام عالي الكفاءة في صميم مقاربتها التنموية.

⁸ Touil, A., & Sadraoui, T. (2019). *Government Expenditure and Economic Growth in MENA Countries: A Panel Data Analysis*. Journal of the Knowledge Economy, 10(3), 1098–1113. <https://doi.org/10.1007/s13132-017-0496-1>

⁹ Mahmoud, O. M. (2020). *The Impact of Fiscal Policy on Economic Growth in Jordan*. International Journal of Economics and Financial Issues, 10(2), 113–120. <https://doi.org/10.32479/ijefi.9315>

أثر تقلبات المخاطر العالمية والإقليمية على الموازنة العامة

تعمل الموازنة العامة في الأردن ضمن بيئة اقتصادية معقدة تتسم بارتفاع مستوى الترابط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي، ما يجعل المالية العامة شديدة الحساسية للتقلبات الخارجية. فالاقتصاد صغير ومنفتح مثل الأردن يعتمد على التجارة الخارجية، والتحويلات، والسياحة، والمساعدات، إضافة إلى ارتباط سعر صرف الدينار بالدولار، وهي جميعها قنوات رئيسية تنتقل من خلالها الصدمات العالمية إلى الداخل. وبالتالي، فإن قدرة الموازنة على تحقيق أهدافها يعتمد بشكل كبير على الاستقرار الإقليمي والعالمي.

وتُعد أسعار الفائدة العالمية من أبرز مصادر المخاطر في المرحلة الحالية، حيث أدت دورة التشدد النقدي التي بدأها الاحتياطي الفدرالي منذ 2022 إلى رفع كلف الاقتراض الخارجي والمحلي، وزيادة أعباء خدمة الدين العام، التي باتت تستهلك نسبة مرتفعة من النفقات الجارية. ونظرًا لالتزام السياسة النقدية في الأردن بالحفاظ على جاذبية الدينار واستقرار سعر الصرف، يصبح من الصعب عزل المالية العامة عن آثار ارتفاع الأسعار العالمية للفائدة، ما يضيق الحيز المالي المتاح للإنفاق الرأسمالي والتحفيزي.

وفي هذا الإطار، يشكّل عام 2026 تحديًا استثنائيًا، إذ إن أكثر من 70% من الاحتياجات التمويلية للعام المقبل موجّه لتسديد استحقاقات سابقة، وليس للاقتراض الجديد. ويؤدي هذا التركيز المرتفع في مدفوعات الاستحقاق إلى تقليص مرونة المالية العامة في التعامل مع التطورات الإقليمية غير المتوقعة، ويزيد من حساسية الموازنة لتقلبات الأسواق العالمية. كما يرتبط جزء مهم من هذه الالتزامات—نحو 2.7 مليار دينار—بديون خارجية مقوّمة بالدولار والعملات الأجنبية، ما يفتح مجالًا لمخاطر إضافية مرتبطة بتقلبات أسعار الصرف العالمية، ويؤكد الحاجة إلى إصلاحات هيكلية أعمق لتعزيز الإيرادات وتقليل الهدر بما يساهم في تخفيف هذه الضغوط التمويلية مستقبلاً.

كما تشكل أسعار الطاقة والسلع الأساسية مصدرًا إضافيًا لحساسية الموازنة، إذ يؤدي أي ارتفاع في أسعار النفط عالميًا إلى زيادة النفقات التشغيلية الحكومية، ورفع كلف النقل والكهرباء، وتعميق الضغوط التضخمية، ما يستدعي توجيه موارد إضافية لتخفيف الأثر على المواطنين. وتكمن خطورتها في أنها تحرك بنودًا جارية يصعب تقليصها لاحقًا، مما يؤثر على قدرة الحكومة على الالتزام بمسار الضبط المالي.

وتتأثر الموازنة كذلك بالتطورات الجيوسياسية والإقليمية، حيث تؤدي التوترات في المنطقة—وخاصة في دول الجوار—إلى تراجع السياحة، وانخفاض حركة التجارة، وضعف الطلب الخارجي على الصادرات الأردنية. كما يمكن أن تؤثر هذه التوترات في مستوى التحويلات من العاملين في الخارج، وفي حجم المنح الخارجية التي تعتمد جزئيًا على حسابات المانحين السياسية والاستراتيجية. وكل ذلك يجعل الإيرادات العامة أكثر عرضة للتقلبات وبشكل لا يمكن التحكم به محليًا.

وتزداد أهمية تحليل هذه المخاطر عند تطبيق منهجية “سيناريوهات ماذا لو”، إذ تشير التجارب الأخيرة إلى أن أي ارتفاع إضافي في أسعار الفائدة أو زيادة في أسعار الطاقة أو انخفاض في المنح يمكن أن يُترجم مباشرة إلى ارتفاع العجز المالي، وتضييق الحيز المتاح للإنفاق الرأسمالي. كما يمكن أن ينعكس تباطؤ النمو العالمي على الاقتصاد المحلي من خلال التجارة والسياحة والاستثمار الأجنبي المباشر. وهنا يظهر بوضوح أن الحيز المالي في الأردن ما يزال هشاً أمام الصدمات الخارجية، نتيجة ارتفاع الالتزامات الثابتة وقيود السياسة النقدية، ما يجعل قدرة الموازنة على المناورة محدودة في أوقات الأزمات.

وفي ضوء هذا التشابك بين المخاطر والعجز والدين، يصبح الحفاظ على مسار تصحيح مالي مستقر أمراً حاسماً لضمان الاستدامة المالية. فاستمرار الضغوط الخارجية ينعكس مباشرة على حجم الاقتراض اللازم وكلف التمويل، ويؤثر على قدرة الحكومة على تحقيق مستهدفاتها المتعلقة بالعجز والدين العام. ومن ثم، تبرز الحاجة إلى تعزيز مرونة المالية العامة (Fiscal Resilience) عبر تنويع مصادر الإيرادات، وتحسين كفاءة الإنفاق، ورفع الاعتماد على الذات، وتقوية إدارة أكثر حذراً للدين العام بما يقلل حساسية الموازنة للصدمات.

وتُظهر موازنة عام 2026 توجهًا إيجابيًا في هذا الاتجاه من خلال زيادة الإيرادات المحلية، واستقرار حجم المنح، وتحسن نسبة تغطية النفقات من الموارد الذاتية. ومع ذلك، فإن الحفاظ على هذا المسار يتطلب استمرار العمل ضمن إطار متوسط المدى يوازن بين الاستقرار المالي والتحفيز الاقتصادي، ويقلل اعتماد الموازنة على العوامل الخارجية صعبة التنبؤ، ويعزز قدرة المالية العامة على استيعاب الصدمات دون الإضرار بأهداف النمو والتنمية.

تعزيز القاعدة الضريبية من خلال اعتماد سياسة ضريبية محفزة للنمو، عبر تشجيع الاستثمارات الجديدة وتطبيق نهج تدريجي في الضريبة على الشركات الناشئة، بحيث لا تُعامل في سنواتها الأولى معاملة الشركات الراسخة. ويأتي ذلك إلى جانب تحسين التحصيل ومعالجة الثغرات، بما يضمن أن تبقى الضريبة أداة داعمة للإنتاج والتوسع وليست عبئاً يقيّد النمو، وبما يعزز عدالة النظام الضريبي ويرفع مستوى الامتثال.

تحسين إدارة الالتزامات المالية المستقبلية (Liability Management) عبر تمديد متوسط آجال الاستحقاق، وتقليل الديون قصيرة الأجل، لتخفيف مخاطر إعادة التمويل وتحسين استدامة الدين العام

تطبيق سقوف إنفاق قطاعية متوسطة المدى (Sectoral Spending Ceilings)، بما يضمن ضبط النفقات التشغيلية والجارية، وتحسين توقعات المالية العامة، وتوجيه الموارد نحو الأولويات التنموية.

اعتماد موازنة قائمة على النتائج (Results-Based Budgeting) من خلال ربط الإنفاق الحكومي بمؤشرات أداء قابلة للقياس، خصوصاً في القطاعات ذات الإنفاق الجارية المرتفع، بحيث تصبح الزيادة في المخصصات مرتبطة بتحقيق نتائج ملموسة.

توجيه الاقتراض العام وفق الأثر القطاعي عبر ربط التمويل الرأسمالي بمعاملات الأثر في جداول المدخلات-المخرجات لتحديد القطاعات الأكثر قدرة على توليد النمو وفرص العمل وتعظيم الأثر المضاعف للإنفاق العام.

تحسين كفاءة الدعم السلعي والنقدي (Subsidy Rationalization) عبر أدوات الاستهداف الذكي (Digital Targeting) لضمان وصوله للفئات الأكثر حاجة وخفض الهدر في التمويل.

تطبيق سياسة مالية مضادة للدورات الاقتصادية (Counter-Cyclical Policy) لضمان ألا يؤدي الضبط المالي إلى تعميق التباطؤ، وألا يقود التوسع غير المدروس إلى تغذية الضغوط التضخمية والاختلالات.

تقوية نظام المشتريات الحكومية (Public Procurement Reform) بواسطة توسيع تطبيق منصة الشراء الموحد إلكترونياً وتحديث التشريعات لتحسين الشفافية وتقليل الكلف بنسبة قد تصل إلى 10-15% وفق التقديرات الدولية.

تعظيم إيرادات الأصول الحكومية (State Assets Optimization) ووضع خطة وطنية لإدارة الأصول العامة تولّد إيرادات جديدة (عقارات، أراضي، استثمارات عامة)، وتقليل الأصول غير المستغلة.

مراجعة برامج الحوافز والإعفاءات الاستثمارية وإعادة تقييمها وفق معايير العائد الاقتصادي الفعلي، وتوجيهها نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.

تحسين دقة التنبؤات المالية (Forecasting Accuracy) وتطوير وحدات التحليل المالي داخل الوزارات لتقليل الفجوة بين التقديرات والنتائج الفعلية، مما يرفع جودة التخطيط المالي.

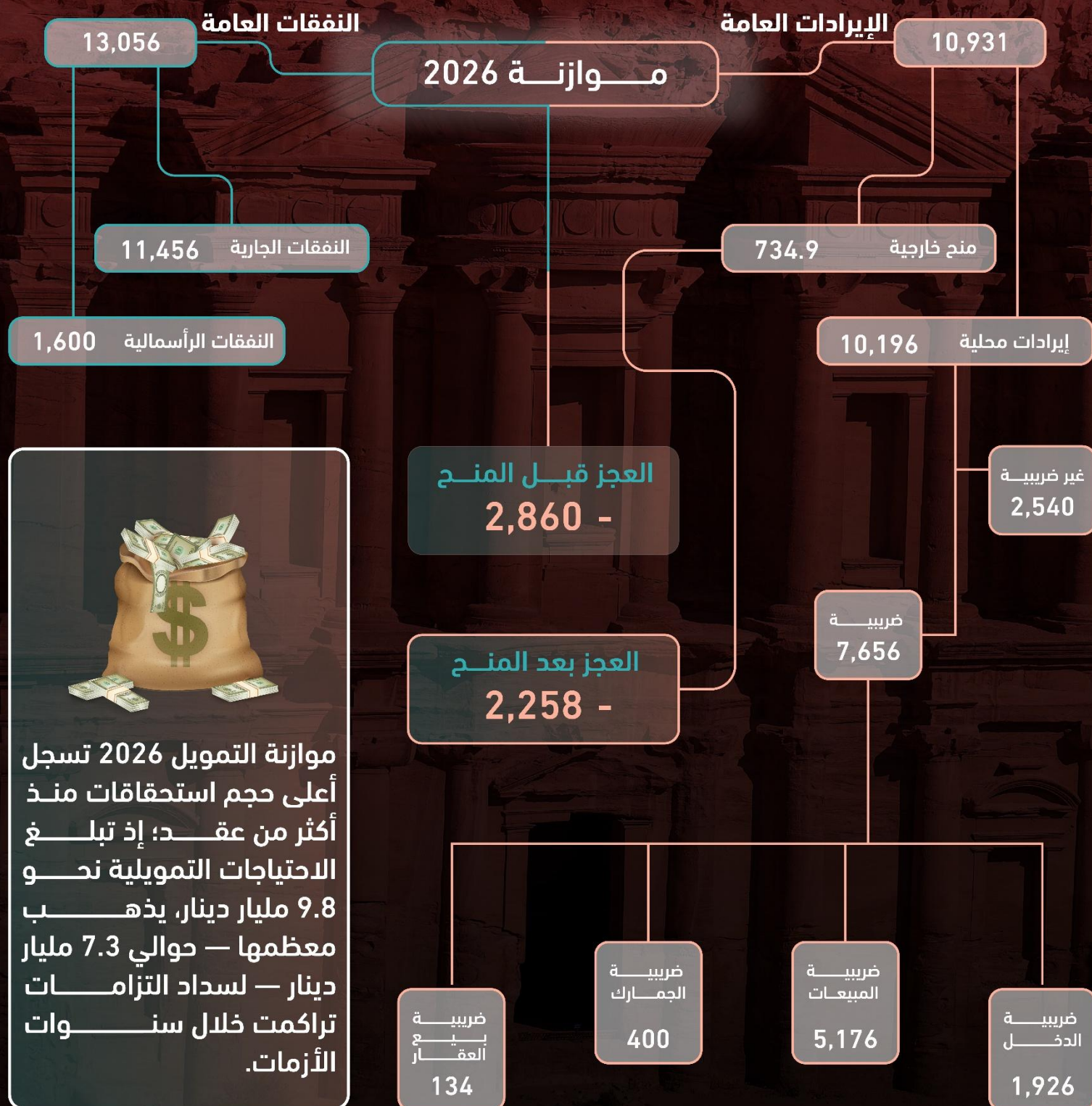
ضبط المديونية العامة من خلال وضع سقف مدروسة للاقتراض المحلي، وربط أي اقتراض جديد بمشاريع إنتاجية ذات عائد مالي، بالتوازي مع خفض النفقات الجارية المتصاعدة لتعزيز الاستدامة المالية.

ترشيق الخدمات الحكومية وتعزيز التحول الرقمي من خلال إعادة هندسة العمليات، وتبسيط الإجراءات، وتوحيد المنصات الرقمية، واعتماد مؤشرات أداء لقياس جودة وكفاءة الخدمات بما يحقق وفورات تشغيلية ويعزز كفاءة الإنفاق.

توسيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs) لتمويل وتشغيل مشروعات البنية التحتية والخدمات الأساسية، بما يتيح تعبئة موارد إضافية، وتقاسم المخاطر، ورفع كفاءة التنفيذ، ويخفف الضغط على الموازنة.

تعزيز البحث العلمي والابتكار باعتباره استثماراً طويل الأمد يدعم خلق المعرفة، وتنويع القاعدة الإنتاجية، وتطوير منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة، ويسهم في جذب الاستثمارات ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2026



معدل نمو الإيرادات المحلية ونسبة الاعتماد على الذات في ظل زيادة التحصيلات من الإيرادات المحلية



توزيع النفقات الرأسمالية لتنفيذ المشاريع التنموية 2026



مشاريع تنمية وتطوير
البلديات

210 مليون دينار



مشاريع
المحافظات

100 مليون دينار



المشاريع الممولة من
القروض

44 مليون دينار



باقي مشاريع الوزارات
والدوائر

537 مليون دينار



مشاريع رؤية التحديث
الاقتصادي

396 مليون دينار



مشاريع الجهاز العسكري
وجهاز الأمن والسلامة العامة

277 مليون دينار

